

عبدالله غنم.. عضو اللجنة العامة

برنامج مرشح «المشترك» يحكم على نفسه بالفشل

ولدي احساس قوي بان هذا النوع من الممارسات سوف يمتد بالفشل الزرع لنا والقون ان جماهير شعبنا قد شبت عن الطوق ولم تعد تنظلي عليها مثل هذه المغالطات .
 • قرأت برنامج مرشح المشترك قراءة جيدة .. ولعلكم مستمدي تأثير التوافقية التحالفية في صياغة هذا البرنامج وبدا واضحا غلبة رأي وأثر تجميع الإصلاح ؟
 - هذا كلام صحيح .. ومشكلة البرامج التي تبني على التحالفات المؤقتة ، دائما ما يكون مصيرها الفشل عند اول اختبار جدي لها .
 • ترى كم نسبة البنود التي خضعت للتوافق في هذا البرنامج؟
 - النسبة تقرب من ٨٠٪ من محددات هذا البرنامج اخضعت للتوافق التحالفي بعيداً عن القضايا الوطنية .
 • الخطابات الثأرية لمرشح المشترك .. هل هي دلالة عن استيائكم للفشل ؟
 - انا اعتقد انها محاولة لاستفزاف المؤتمر الشعبي العام لكي ينزل بخطابه السياسي الى هذا المستوى الهابط .
 • يعني .. الا يريد المؤتمر على تلك الخطابات بالنزل ؟
 - طبعا لا بد من الحفاظ على المستوى الراقي للخطاب السياسي للمؤتمر الشعبي العام . لان التزام المؤتمر بالمستوى الراقي اخذ مصادر مصداقية من الشعب .
 • سؤالنا الاخير استاذ عبدالله .. كيف تقرا الاتهامات السابقة لعدد من قيادات المشترك الموجهة للحاكم انه سوف يزور الانتخابات حتى ان حاله يقول : إما ان نفوز ولا فلن يتعاشوا مع انتخابات مزورة ؟
 - الحقيقة هذه محاولة لاستباق الأمور بحيث انه عندما يعلن عن فشلهم سوف يقولون سبق ان قلنا انهم سيوزون الانتخابات ، وهي محاولة محكوم عليها بالفشل لانها مكتشفة منذ البداية .
 • وهم يريدون هذه المقولة الزائفة منذ فترة سابقة وليس خلال هذه الفترة ، وهذا امر ينبغي التنبيه له . وافهامهم بان القبول بنتيجة الانتخابات ايا كانت احدى شروط الممارسة الديمقراطية ..

بن شلمان لا يفهم القانون وهو يتخبط بدون وعي

البرامج التي تصاغ وفق رغبات التحالفات الهشة تمنى بالفشل الذريع

المشترك الفاظاً ثأرية .. ومجاوزة للقانون .. الى اي مدى صحة مشروعية النظام القائم ، والذي اعطاه مشروعية دخولهم ، ثم يتبنون برنامجاً أشبه بالانقلاب على النظام ؟
 - هذا الازدواج يمكن فهمه بالنظر الى الطريقة التي ينظرون بها الى النظام السياسي وعلاقته بدور هذه الأحزاب في اطار النظام الديمقراطي وينبغي الا تستخدم ادوات خارج ادوات النظام السياسي القائم الذي اكتسبوا مشروعيتهم بموجبها .
 ان المطالبة بمسائل خارج نطاق الدستور تحفها الأخطاء القانونية ، وهو امر بحاجة الى تعديل دستوري إذا تمكنوا الى الغلبة برلمانية تمكنهم من اجراء التعديل الدستوري واقناع الشعب بالموافقة على مقترحاتهم عن طريق الاستفتاء العام ..
 • كثيراً من القانونيين واللجنة العليا للانتخابات يرون في برنامج



حاوره : محمد الجماعي

في مناخ يتسم بحراك انتخابي يؤكد مشهدة ديمقراطية .. توجهه يتبناه ويسار على هذه المؤتمر الشعبي العام وقيادته التي انحازت الى اليمين ، وجعلت من بنائه وازدهاره برنامجاً حياتياً تتوهم اليوم مرتفعاته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية كشمرا أبعثت وآتت اكلها وترسخ عطاؤها من المهرة حتى ميدي ومن ابين وعدن وشبوة حتى صعدة وحجة .. الحراك الانتخابي الراهن وتجليات المتعددة كانت محور حوارنا هذا مع الاخ عبدالله غانم عضو اللجنة العامة .
 • استاذ عبدالله غانم سبق وان اعدت دراسة قانونية حول مشروع المشترك للإصلاح السياسي واليوم يكرر ذات البرنامج .. ما بين الفترة واليوم.. ماذا تقرا في فكر المشترك ؟
 - منذ ذلك الوقت التي اعدت ونشرت فيه الدراسة القانونية حول مشروعهم الذي اسماه اصلاح السياسي ، وحتى الان واحزاب اللقاء المشترك لا تزال مصرعة على موقفها ورغم انتصاح جوانب خلل كمشيرة في ذلك الموقف ، وحتى لبعض المسائل التي ثبت خطأها ، ولم يقوموا بتصحيح تلك الأخطاء ، ويمثل هذا الموقف المتصلب هم يحكمون على برنامجهم بالفشل ، لانه برنامج غير واقعي ولا يأخذ في الاعتبار مستوى التطور الراهن للمجتمع اليمني ، وخاصة إذا اراد اي حزب من الأحزاب ان يتحدث عن الانتخاب بطريقة القائمة النسبية ، او عن موضوع الانتقال البرلماني ، مع أننا اكثرا من مرة ان عناصر النظام البرلماني موجود ، في نظامنا السياسي القائم اكثر من عناصر النظام الرئاسي ، وبطبيعة الحال هذه وجهة نظرهم وليس برنامجنا ملزماً لآخرين .

تطوير وظيفة الدولة.. وزيادة الرواتب والاجور.. وبناء القدرات المؤسسية

واضاف وزير الخدمة المدنية ان وضع معايير لتقييم اداء شاغلي المراكز والوظائف القيادية ستخضع لمتى على اساسها اتخاذ القرار المناسب بشأن الموظف الذي ينهي الفترة الدورية المحددة له بحسب ما يحدده نظام تقييم الاداء ونظام التعيين في تلك الوظائف .
 مشيراً الى ان وضع نظام متكامل للمعلومات الادارية يغطي كافة مجالات وحدات الخدمة العامة وتنفيذ مشروع لربط المعلومات الشبكي بين مختلف وحدات الخدمات العامة على المستويين المركزي والمحلي .
 وتطرق الوزير الى ان مراجعة القوانين المنظمة لعمل القطاع المحلي الخارجي يتم تنفيذها في نطاق المراجعة الشاملة لور الدولة ووظائفها ، باتجاه اعطاء مزيداً من الحوافز وتشجيعه على نحو خاص على الاستثمار في مجالات البنية الأساسية ومجالات الخدمات التي كانت حكرًا على الدولة في السابق مع تركيز وتوجيه الجهود التنموية للدولة نحو قطاعات البنية الأساسية وخلق بيئة ملائمة للاستثمار .
 بالاضافة الى تفعيل دور القضاء وتنشيط دور المحاكم التجارية بما يكفل سرعة البت في حل النزاعات القضائية المتعلقة بالقطاع الخاص وافساح المجال للمؤسسات المجتمعية لمزيد من المشاركة في الرقابة على جودة الخدمات التي تقدمها الدولة والقطاع الخاص باعتبارها المستفيد الأساسي من عوائد هذه الخدمات .



الاقليمية والدولية من خلال تطبيق معايير الكفاءة والنزاهة والجدارة في شغل المراكز والوظائف القيادية للدولة . وتحديد سقف زمني ملزم لشغل هذه الوظائف بما يتناسب مع طبيعة كل منها ، بحيث يتم تغيير شامل للوظائف القيادية بعد القضاء للفترة المحددة لشغلها وتعيين بديلاً عنه لنفس الفترة .
 برنامج مسترجم لاعادة بناء وهيكله وحدات الخدمة العامة ضمن برنامج شامل لتحديث الخدمة العامة.. وبناء القدرات المؤسسية في الجهاز الحكومي ومن خلال تأمين البنية التحتية والتجهيزات وفق الادارة الحديثة. ورفع كفاءة العاملين وتنمية مهاراتهم بما يكفل الوصول الى مستويات الاداء المعيارية

أكد الاخ حمود خالد الصوفي ان هناك خطأ وتوجهات لدى وزارته من شأنها اصلاح وتحديث الادارة بالوزارات والمؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية بهدف خدمة المواطن وتعزيز دولة المؤسسات .
 وقال الاخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات ان هذه الخطط تأتي بالتزامن مع اعلان مرشح المؤتمر الشعبي العام الاخ علي عبدالله صالح عن برنامجه الانتخابي للانتخابات الرئاسية وتوضيح مدى واقعيته وامكانية تطبيقه على أرض الواقع خاصة وانه قد تضمن زيادة المرتبات والاجور والبدلات لموظفي الدولة والقوات المسلحة والامن بما يضمن لهم مستوى معيشي افضل .

واكد الوزير ان ترجمة ذلك سيتم من خلال زيادة المرتبات الاساسية لموظفي الدولة والقوات المسلحة والامن عبر الاستمرار في تخفيف انكماش وضغط مستويات الرواتب الأدنى والأعلى في الهيكل العام للوظائف والاجور والمرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥م ، بشأن نظام الوظائف والاجور والمرتبات بما يكفل الوصول المتدرج الى المستوى الأعلى الذي حدده القانون به امثال .
 واضاف الوزير ان تحسينات اساسية في بناء الهيكل العام للاجور والمرتبات ستراعى الزيادة بحيث يتحقق المزيد من التوازن في فوارق الرواتب بين مستوياته وبرجائه ، وايضا البدء في تطبيق النظام المعياري لإنشاء بدلات طبيعية العمل والبدلات الأخرى ومنحها مستحقها وفقاً للمعايير والقيم الجديدة المعتمدة لها وتطوير البناء الهيكلي والمؤسسي للاجهزة الادارية للدولة بما يعزز التفاعل والتكامل بين مؤسسات الدولة ووحداتها الادارية والغاء مظاهر الازدواج الاداري الوظيفي .

البرنامج الانتخابي للأخ الرئيس علي عبدالله صالح

اولوية الهم الاقتصادي

بنية أساسية متطورة لإقتصاد وطني متين.

إدارة اقتصادية حديثة تضمن مستوى معيشي أفضل.

وضوح وبساطة وأشار الفسيل الى ان البرنامج الانتخابي للاخ علي عبدالله صالح قد انتم مبدئياً بالوضوح والبساطة ، حيث تمت صياغته بلغة بسيطة يفهمها عامة الناس ، وأن القضايا التي قدمها البرنامج قد لامست مشاكل الناس التي يواجهونها في حياتهم اليومية مبتعداً عن لغة الخطابة والقضايا التي يعتقد السياسيون والنخبة انها مهمة لسياسات العامة .. كما ان البرنامج قد خاطب جميع فئات المجتمع دون تمييز بدءاً من موظفي الدولة بجميع فئاتهم وانتهاء بالاطفال والشباب والمرأة واصحاب المهن الحرة ورجال الاعمال .. فضلاً عن ان البرنامج جاء في محاور مترابطة تتكامل مع بعضها البعض تضمنت سياسات واجراءات محددة لا مجرد تعبيرات لغوية عامة وأوضح الفسيل ان برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية تستمد اهميتها من أهمية الدور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يؤديه رئيس الجمهورية في النظام السياسي اليمني ، وجسامة المهام والاعباء الملقاة على عاتقه ، بحيث يعتبر صمام الأمان وقوة دفع للتطوير والتنمية والتغيير الايجابي ، وكذلك من أهمية المرحلة الانتقالية والتحولت العميقة التي تمر بها بلادنا اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، والتي تتطلب قيادة واعية مجربة وخبيرة بطبيعة هذه المرحلة والتحولت ناجحة ، والتحولت والمستجدات المتسارعة التي يشهدها العالم من حولنا على المستويين الاقليمي والدولي .
 وقال: «في الوقت نفسه فإنه اذا كان البرنامج الانتخابي لأي مرشح في اي انتخابات عامة يمثل الاطار العام الذي يجمع في مضمونه ابعاداً عدة ، فكيف بالبرنامج الانتخابي لمرشحي الانتخابات الرئاسية.. فمن المعروف ان مثل هذه البرامج تتحد من ناحية رؤية المرشح للمستقبل والقضايا والمسائل التي يوليها اهتمامه ، ومن ناحية ثانية تتحد طبيعة فئات المجتمع التي يهتم بها المرشح ومدى طبيعة تلبية احتياجاتها ومتطلباتها وذلك دون اهمال الأبعاد الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.»

للشباب والطفولة ، والمحور العاشر المتعلق بقضايا تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً .
 واطاف الفسيل ان البرنامج الانتخابي للاخ علي عبدالله صالح يشير الى ان تعزيز الإصلاحات المؤسسية والادارية للدولة يعتبر المدخل الاساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكافة ابعادها المختلفة . إذ لا يمكن الحديث عن نمو اقتصادي وتنمية بشرية إلا في ظل ادارة حديثة وكفؤة وفعالة تخدم المواطنين وتوفر البيئة المناسبة لأنشطة القطاع الخاص واستثماراته سواء القطاع الخاص المحلي او

أكد الدكتور الفسيل الخبير الاقتصادي أن البعد الاقتصادي قد احتل الأولوية في البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية المقررة في الـ ٢٠ من سبتمبر المقبل ، بحيث طغى هذا البعد بصورة واضحة وجلية في هذا البرنامج ، فمن بين ١٦ محوراً رئيسياً تضمنها البرنامج الانتخابي للاخ علي عبدالله صالح ، كان الهم الاقتصادي حاضراً بصورة مباشرة ، في ١٠ محاور رئيسية منها ، او على الأقل مرتبطاً بها ارتباطاً وثيقاً ، نظراً لأن الهم الاقتصادي قد اصبح هو الهم الذي يلامس كافة فئات و افراد المجتمع ، والهم الذي يحتل الأولوية بعد ان اكتملت الدعائم الأساسية للنظام السياسي من حيث امتلاك الدولة لقرارها السياسي وتحقيقها للامن والاستقرار ، وفي الوقت نفسه جاءت محاور البرنامج الانتخابي مرتبة بصورة تشير الى الترابط والتكامل القوي بين هذه المحاور وكأنها سلسلة متصلة ببعضها البعض ، بحيث لا يمكن فصل مكوناتها كما ان انجاز هدف او سياسة او اجراء في محور من المحاور يساعد على انجاز الاهداف والسياسات والاجراءات في المحاور الأخرى .
 ملامح وسمات البعد الاقتصادي
 وقال الفسيل له الميثاق « ان أبرز ملامح وسمات البعد الاقتصادي في برنامج فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تتمثل في أنه على رغم التوجه الاقتصادي للدولة اليمنية الحديثة القائم على اقتصاد السوق والليات إلا أن الدور الاجتماعي للدولة لابد ان يستمر وان يؤدي دوراً مهماً في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين كافة فئات المجتمع وقد برز هذا التوجه في المحور الأول من خلال زيادة المرتبات والاجور والبدلات لموظفي الدولة والقوات المسلحة والامن .. وبما يضمن لهم مستوى معيشي أفضل ويحفظ كراماتهم وعزتهم كما برز هذا التوجه بصورة أكثر تفصيلاً في المحور الثالث «الحد من البطالة ومكافحة الفقر وتوسيع شبكة الامان الاجتماعي» وكذلك في المحور السابع المتعلق بالبناء المعرفي والتعليم النوعي الجيد والمحور الثامن الخاص بالخدمات الصحية والمحور التاسع المخصص